

سته أيام في جنوب أفريقيا..

الضغوط الاقتصادية تفرض الإصلاحات السياسية 47% من القوى العاملة السوداء عاطلة عن العمل

زائمت زيارتي الأولى لجنوب أفريقيا قبل بضعة أيام مع جملة من الأحداث والتطورات الهامة التي يحدثها الساحة السياسية هناك. وكل واحد من هذه الأحداث والتطورات لا يخلو من العديد من الدلالات والمؤشرات، كما أنها جميعاً تؤكد بأن جنوب أفريقيا تعيش الآن حالة مخاض صعبة ومتسمة وتتمر بمنعطف حاد وديق، وهي تحاول الخروج من العزلة التي فرضت عليها والحصار الاقتصادي المضروب حولها من قبل المجتمع الدولي بسبب سياساتها العنصرية، وتسعى أيضاً إلى إجراء تغييرات جذرية في نظمها السياسية بهدف بلورة صيغة مقبولة من الجميع تؤدي بدورها إلى خلق مجتمع خال من التفرقة والفصل العنصري والتسلط والعنف والمجابهة.

ومن بين تلك الأحداث والتطورات سنعرض بإقتضاب بإختصار شديدين إلى ثلاثة منها فقط بغية الحصر والتدليل. الأول هو الزيارة الرسمية التي قام بها رئيس جنوب أفريقيا فريديريك ويليام دي كليرك إلى نيجيريا، وما قيل به هناك من خلافة بالغة وملقته للانقياد، ومماثلة أثناء تلك الزيارة ليس رئيس دولة أفريقية فحسب بل كزعيم أفريقي شجاع وبطل صلح قام بتفجير حركة الإصلاحات السياسية في بلاده، وبما سيرة شاقة وشائكة لإزالة سياسات ونظم التفرقة والفصل العنصري التي لا تزال تدافع عنها وتتشبث بها شرائح لا يستهان بها من السكان البيض لجنوب أفريقيا.

ونيجيريا التي فتحت صدرها، وفردت ذراعها لدى كليرك هي رئيسة الدولة الحالية لمنظمة الوحدة الأفريقية، ولذلك فإن هذه الزيارة تعتبر أوضح مؤشر على نجاح سياسات وتوجهات دي كليرك الإصلاحية، وأوسع تفرد نحو تفكيك المنطق السياسي والحصار الاقتصادي للزويين حولها.



بقلم:
عبد النبي الشعلة

السياسة ضمن الأطر الديمقراطية في المرحلة القادمة. الحدث الثالث هو عندما امطر منظاهون سود وابلان من الحجرة على الرئيس دي كليرك وهو يلقي كلمته في منطقة ميتشيلز بلين شرقي كيب تاون، في أول اجتماع سياسي خاشع يعقده الرئيس في منطقة تقطنها غالبية سوداء



نيلسون مانديلا

ضمن حملته لكسب تأييد السود قبل أول انتخابات غير عنصرية ستشهدا البلاد قبل نهاية هذا العام.

وهذا الحدث أكد توقعات الكثيرين بأن عملية الإصلاح والانتقال والتحول لن تكون سهلة وممهدة، وأن الغالبية السوداء سوف تحتاج إلى غير قليل من الجهد والعناء للتكيف مع متطلبات ومقتضيات المرحلة الراهنة والمقبلة، والانتقال من مرحلة الكفاح من خلال العنف إلى مرحلة الكفاح من خلال الحوار، ومن مناوشات الشوارع إلى مناورات المؤسسات الديمقراطية، ومن الحجرة والحرب إلى الحجج والبراهين.

كما تحتاج الغالبية السوداء إلى التحلي بقدر غير قليل من التسامح والفرغان للتفاني ونسيان ما



فريديريك ويليام دي كليرك

عانوه ولا يزالوا يعانونه من ظلم ونزول وهوان على أيدي الأقلية البيضاء أثناء مرحلة تطبيق سياسة الفصل العنصري وحتى الآن.

المجهول يقلق الجميع وعندما وصلت إلى جوهانسبورغ، العاصمة الاقتصادية لجنوب أفريقيا، وبريتوريا عاصمتها السياسية، وجدت أن الكلمات التاريخية التي تقود بها دي كليرك قبل أسابيع قليلة لا تزال أصداؤها تتردد في كل أرجاء جنوب أفريقيا، بل في كل زاوية من زوايا القارة الأفريقية وباقي دول العالم.

ومن متناوشات الشوارع إلى مناورات المؤسسات الديمقراطية، ومن الحجرة والحرب إلى الحجج والبراهين.

ومع كل تردد لإصداء تلك المقولة يبرز سؤال يفرض نفسه على الجميع في جنوب أفريقيا وخصوصاً البيض منهم: (وأي صفحة فتحنأ؟)، لقد قال أكثر من 68% من السكان البيض البالغ عددهم خمسة ملايين نسمة، قالوا نعم لاستمرار الحوار مع الغالبية السوداء حول نظام سياسي بديل يضمن مشاركتهم في الحكم. لقد وافقوا على التخلي عن احتكارهم للسلطة واقتسامها مع السود على أساس التوصل إلى أكثر من 876 ألف من البيض

ترتيبات لا تتيح لأي طرف اتخاذ القرارات الهامة والمصيرية دون موافقة الطرف الآخر. أما مطلب المؤتمر الوطني الإفريقي فهو تطبيق نظام حكم الأغلبية على أساس ديمقراطي، أي أن السلطة كلها تنتقل إلى أيدي السود بحكم كونهم الأكثرية. وهذه هي أكبر العقبات التي تواجه إمكانية التوصل إلى اتفاق وأكثرها تقصراً وحساسية. والعقبة الأخرى هي أن البيض يصرون على أن يضمن الدستور الجديد اقتصاد السوق أو النظام الاقتصادي الحر، وهو أمر رفضه السود على أساس أنه نتيجة للاوضاع والظروف والسياسات العنصرية التي كانت ولا تزال متبعة فإن الموافقة على هذا المطلب يعني العمل على تكريس وتثبيت التفوق الاقتصادي للبيض وتركيز الثروة وحصرها في أيديهم إلى الأبد.

وسبب التوجهات والميول الاشتراكية للمؤتمر الوطني الإفريقي وإرتباطاته وشائكة الماركسية فإن موقف المؤتمر من هذا الموضوع يثير شكوك ومخاوف البيض ومختلف القطاعات والفعاليات الاقتصادية والاستثمارات الأجنبية في جنوب إفريقيا من إمكانية قيام السود بعد توليهم السلطة بتأميم المصالح والشركات الخاصة الكبرى على الرغم مما يواجهه النظام الاشتراكي بمرمته من تراجع وتقهقر وانحسار في مختلف أنحاء العالم. وهناك الكثير من الاحتمالات والتساؤلات والمخاوف. لقد صوت أكثر من 876 ألف من البيض

ضد برامج دي كليرك الإصلاحية، فماذا سيكون موقف هؤلاء إذا تم الشروع في تطبيقها؟ وهل ستمكن حركة المقاومة للأفارقة البيض أو الحزب النازي الجديد المتشدد والمتشبث بالسياسات العنصرية من استقطابهم لصفوفه وضهم إلى عضويته التي لا يزيد حجمها الآن عن عشرة آلاف عضو؟ وهل سيغني ذلك دخول جنوب أفريقيا من جديد في دوامة مزيج من العنف والإرهاب؟ ماذا ستؤول إليه المصادمات المسلمة المستمرة والمتكررة بين مختلف قبائل وقبائل السود أنفسهم، والتي ذهب ضحيتها أكثر من ألفي شخص من السود خلال العامين الماضيين؟ هل هناك إمكانية لتوقيع انقلاب عسكري ضد دي كليرك وأصلاحياته من قبل الجيش والشرطة كما كاد أن يحصل لجورج تاشوف وأصلاحياته عندما كان لا يزال رئيساً لما كان يسمى بالاتحاد السوفييتي؟

الهاجس الاقتصادي إن التحدي الكبير الذي يواجهه النظام الحالي في جنوب أفريقيا وأي نظام سيخلفه هو مصير أكثر من ثلاثين مليون أسود يشكلون الغالبية العظمى للسكان، ويحسون بالتهمز والإستياء والغبن، ويرزحون تحت ثقل التفرقة العنصرية لأكثر من عشرين عاماً، ويعانون من عدم المساواة في السكن والتعليم والخدمات الصحية وفرص العمل وكل الاحتياجات الأساسية وغيرها. ولعل هذا التحدي هو العامل الأساسي الذي دفع نظام برينتوريا إلى إعطاء جواد الإصلاح والتغيير، أما العامل الذي لا شك أنه

كان الدافع والسبب والغاية من وراء الاتجاه الجديد فهو الوضع الاقتصادي لجنوب أفريقيا. فالأقتصاد يعاني من مشاكل خطيرة للغاية، وكان ولا يزال يترنح تحت تأثير المقاطعة والركود والبطالة وهروب رؤوس الأموال. ولذلك فقد رمت الغالبية العظمى من رجال الأعمال البيض ومختلف القطاعات الاقتصادية بنقلها ووزنها وراء الاستقضاء في اتجاه الإصلاحات. وبكل بساطة أر تبسط فإن جنوب أفريقيا في حاجة إلى زيادة حجم صادراتها واستقطاب الاستثمارات الأجنبية بحجم محسوس وملحوس. فقد بلغ عدد العاطلين عن العمل 4,7 مليون عاطل غالبيتهم العظمى إن لم يكن كلهم من السود، وبالتحديد فإن 47% من القوى العاملة السوداء تعاني من البطالة. وبلغ معدل النمو الاقتصادي السنوي واحد في المائة فقط طيلة العشر سنوات الماضية، بينما بلغت نسبة التضخم 16%.

ولكي يتمكن الاقتصاد من انقصاص واستيعاب الأيدي العاملة الجديدة المتدفقة سنويًا على سوق العمل في البلاد فإنه بحاجة إلى أن يحقق معدل نمو سنوي يتراوح بين 4% و 5% على أقل تقدير، ولتحقيق ذلك لا بد من تدفق سبعة مليارات دولار سنويًا على شكل استثمارات خارجية.

وفي ظل المرحلة الانتقالية الحالية وعدم انتعاش الرؤية والبعيد المستقبل فإن حكومة دي كليرك تجد صعوبة بالغة في جذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية رغم صدق نوايا دي كليرك وحسن مقاصده.